قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

عركة "نسوان"!

"العراقيون أكثر شعوب العالم معاناة من المشاعر السلبيّة". ليس هذا كلاماً منفعلاً أو تنفيساً عن غضب أو نتيجة مشاعر سلبيّة أحملها عن الوضع في العراق، فالجملة ليست لي وإنما هي محصلة دراسة أجراها معهد غالوب للمشاعر السلبيّة الذي وضعنا في المرتبة الأولى بين شعوب العالم قاطبة لجهة استعدادنا لاختبار مشاعر الغضب والألم والحزن والإجهاد النفسيّ والجسديّ.

حصد العراقيون ٥٩ نقطة متفوقين على سائر الشعوب، بينما حلّ ثانياً الشعب الفلسطينيّ في الأراضي الواقعة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيليّ بثلاث وأربعين نقطة.

ما العوامل التي تجعلنا نتفوّق بمشاعرنا السلبيّة على شعب تحتله إسرائيل؟ أجزم انّ الأمر كله يتعلق بغياب الأملَ، فللعراقيين مع الأمل قصة حزينة، انتظروه طويلاً وحين أتى جاء خلّباً، انتظرنا الأمل عقوداً وحين حلّ تغيير ٢٠٠٣ جاء أملنا مخيّباً للأمل!

انسداد الآفاق في وجوه العراقيين بضاعة يصدّرها لنا كلّ يوم ساسة بوجوه مكفهرة وقسمات كالحة وأفواه تزبد من شدّة الطمع ومن كثرة حنقهم على بعضهم، أفواه لا تشبع من حرام وسحت وفساد وسرقات إلى أن يأتي يوم تمتلئ فيهً تراباً بأذن الله. يلاحقون كلّ ثغرة مطلّة على أمل وبارقة سعادة في هذا الحائط الأسود الذي اسمهً حياتنا، ليغلقوه بتصريح هنا يصلح وصفة لحرب أهلية، وخطاب هناك يراد منه خلق أزمة بيننا والدول الأخرى.

على الأقلّ كان لدينا أمل، فيما مضى كنّا ندّخر أملنا كزهرة نخشى عليها الذبول، ذهب صدام إلى حفرته الأولى وقُبض عليه فيها ثم أعدم وأودع في حفرته الثانية إلى الأبد، فنظرنا إلى أملنا فإذا هو لاشيء، ذاب في حرارة شمس العراق ومناخه الذي هو في الحقيقة "بروفة" لجهنّم الآخرة نحياها هنا مع شياطين الإنس الذي يسمونهم .خطأ. سياسيين.

بقي لدينا أمل وحيد للسعادة يتمثل بموضة تصريحات السياسيين الرائجة هذه الأيام، فأعضاء الكتل يتراشقون فيما بينهم بتهديد ووعيد بعضهم البعض، جماعة المالكيّ يقولون: إذا استجوبتم صاحبنا سنكشف ملفات فسادكم، ويأتي صوت من الضفة الأخرى: سترون ما بحوزتنا من ملفات تدينكم وتدين المالكيّ. ونحن نسمع ذلك ونضحك على أمل أن ينفذوا وعيدهم ويصنعوا لنا فرجة ممتعة، سيركاً مجانياً قد يذهب عنّا بعض المشاعر السلبية التي يعيّرنا بها معهد غالوب.

سننتظر بأملنا الصغير أن يكشف الجميع ملفات الجميع لنرى من أكثر لصوصيّة من الآخر، ومن أشدّ فساداً، وأكثر إجراماً، ومن أكثر تهريجاً ومدعاة للسخرية من خصمه، حينها سنجعلهم مادة لتندّر وضحك أظنّ انه سيستمرّ طويلاً، شأننا شأن جيران يشهدون عركة نسوان تكشف كلّ منهما مقدار "شرف" الأخرى وعفتها أمام الملأ ليدرك أهل الدربونة جميعهم أنهم يجب أن يبحثوا عن امرأة عفيفة حقاً في مكان آخر سوى هذه الدربونة.

إلى أن يحلّ ذلك اليوم ستظلّ مشاعرنا سلبيّة، أم ان رغبتي هذه بالتشفّي من الساسة هي أيضاً تدخل تحت طائلة المشاعر السلبية التي يرصدها معهد غالوب؟

تطوّر الموارد المائية في العراق

يتطور العالم في مختلف المجالات، وهذا التطور يتسبب في استهلاك موارد عدة بينها المياه ما دفع معظم الدول إلى العمل الجاد على تنويع مصادر المياه واستغلالها بأقصى قدرٍ ممكن بمختلف الطرق.
هذا العام أقرت الأمم المتحدة بحق الإنسان في الحصول على المياه الصالحة للشرب والاستخدامات الأخرى كالصرف الصحي. ونص القرار الأممي على أن (الحق في الوصول الآمن إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الجيد هو واحد من حقوق الإنسان بل من الضروري أن يتمتع الإنسان بكامل حقوقه).

د. عبد اللطيف جمال رشيد

إنعاش وتطوير منطقة الأهوار عمل إنساني وواجب وطني

وتشير التقارير التي نوقشت في المنظمة الدولية إلى أن (٨٨٤) مليون إنسان يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، ولا تحصل عدّة ملايين أخرى على خدمات الصرف الصحي الأساسية و(١,٥) مليون طفل في عمر أقل من ٥ سنوات يموتون بسبب الأمراض التي تسببها نوعية المياه الرديئة وسوء الصرف الصحي على حد سواء.

تعتبر وفرة الموارد المائية عاملاً رئيساً للاستقرار والتوازن في العالم وخاصة في المناطق القاحلة، وفي الشرق الأوسط ومنها العراق الذي تعتبر ثرواته المائية جزءاً مهماً من ثروات المنطقة، فمن المعروف أن العراق يتشارك في أنهاره وموارد المائية مع الدول المجاورة.

وفي هذا الصدد من الضروري التفاوض على اتفاقات لتقاسم المياه مع الدول المتشاطئة الأخرى من أجل وضع اتفاقات قوانين تكفل التوزيع العادل للمياه لضمان الحصص المائية لتلك الدول وفق ما تقرّره الأعراف والقوانين الدولية، وكذلك الاتفاق مع دول الجوار حول الخطة التشغيلية إضافة إلى المعلومات الفنية الأخرى الخاصة بالإطلاق والتخزين في البحيرات المرتبطة مع السدود في تلك الدول. علماً بأن كمية المياه في العراق تقل بكثير عن المعدلات التاريخية نتيجة لتصرفات وسياسات دول الجوار إضافة إلى التغيرات المناخية.

العراق مهد أولى الحضارات التي نشأت على ضفتي نهريه قبل آلاف السنين، ورافق تلك الحضارات إقامة أولى المنشآت الهيدروليكية والسدود وقنوات الري وسن القوانين التي تنظم استخدام مياه الأنهر، فقد ورد في شريعة حمورابي / المادة ٥٥ "إذا فتح أي شخص الممرات المائيه على حقله بصورة غير نظامية وأدّى ذلك إلى الإضرار بحقل جاره، وجب عليه دفع الذرة تعويضاً لجاره عن خسارته".

وفي استعراض سريع نوجز بعض المنجزات التي أسهمت فيها حضارة الري القديمة لوادي الرافدين:

- أول دليل على وجود أنظمة للري وجد في حضارة أريدو (جنوب الناصرية) في الألف الخامس قبل الميلاد.
- قناة I-tu-rungal Canal (من بغداد إلى الناصرية) في مملكتي سومر وأكد مابين ٤٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ قبل الميلاد.
- سد نمرود على نهر دجلة إضافة إلى سدود أخرى في مملكة بابل أيام الملك حمورابي من ١٩٠٠ إلى ١٦٠٠ قبل الميلاد.
- سدود وقنوات الملك سنحاريب في نينوى - العصر الآشوري من ١٧٠٠ إلى ١٦٠٠ قبل الميلاد.
- سدود وخزانات الملك نبوخذ نصر - العصر الذهبي ٧٠٠ إلى ٦٠٠ قبل الميلاد.
- حضارتا فارس واليونان وحضارة الفرثيين من ٦٠٠ قبل الميلاد إلى ٦٣٧ م.
- الطوفان العظيم مابين ٦٢٧ - ٦٢٨ م الذي أنتج نظام الأهوار وهو من المسطحات المائية الكبيرة في العالم وتقدّر مساحته بحوالي ٢٠ إلى ٢٥ ألف كيلومتر مربع، وقد تضرّرت بيئته بشكل كبير بعد أن قام النظام السابق بتشغيل آلات جرف الأراضي لتجفيف منطقة الأهوار لمدة ثماني سنوات متواصلة.

كان تجفيف الأهوار كارثةً بيئية لم تمس سكان تلك المناطق فحسب، بل امتدت إلى مناطق عراقية أخرى والى الخليج العربي الذي تأثرت بيئته البحرية والحيوانية والنباتية جرّاء هذا العمل التدميري، فكان لابد من إيلاء إعادة إنعاش الأهوار الأهمية القصوى، فقمنا بعد تحرير العراق بالعمل الجاد والدؤوب على هذا الهدف المهم ورصدنا لهذه المهمة الميزانيات الضخمة إدراكاً منا بأهمية دورالأهوار في تحقيق التوازن البيئي في المنطقة البحرية ولما لها من أثر كبير في نوعية الماء وعذوبته عند التقاء نهري دجلة والفرات قرب شط العرب.

قامت الحكومة العراقية بمهام الإدارة المتكاملة للموارد المائية خدمةً لمواطنيها كمسؤول عن هذا المورد المهم، وهي تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن في توزيع الحصص المائية بين المطالبين بها لأغراض الري، كذلك تقوم بتوفير المياه للخدمات البلدية إضافة إلى إمدادات المياه الصناعية، كما تقوم بإمداد البلاد بالطاقة الكهرومائية، وتلبي في الوقت ذاته جميع المتطلبات البيئية التي تتضمن إعادة إنعاش الأهوار، وتقوم كذلك بإدارة المياه الجوفية وتزويد كافة المستفيدين منها من سكنة المناطق الريفية.

تعتبر وفرة الموارد المائية عاملاً رئيساً للاستقرار والتوازن في العالم وخاصة في المناطق القاحلة، وفي الشرق الأوسط ومنها العراق الذي تعتبر ثرواته المائية جزءاً مهماً من ثروات المنطقة، فمن المعروف أن العراق يتشارك في أنهاره وموارده المائية مع الدول المجاورة.

وبلغة الأرقام فإنّ الجزء الأكبر من المياه يذهب لخدمة مايقارب ٣٣ مليون مواطن عراقي، ويقع على عاتق الإدارة المتكاملة للموارد المائية تشغيل ٢٥ سداً كبيراً وناظما و٢٧٥ محطة ضخ للري التي تساهم في إنتاج الطاقة الكهرومائية (مجموع الطاقة التصميمية هي ٢٤٦٥ ميغاواط)، ومن الممكن أن تزوّد شبكة الكهرباء الوطنية بحوالي ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية للعراق كما يقع على عاتقها صيانة مشاريع الري وقنوات التصريف الصحي وتزويد ٣,٢٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية بالمياه التي يأتي مايقارب من ثلاثة أرباعها من تركيا، وتوجد أكثر من ١٠٠ منشأة للسيطرة على المياه ويبلغ مجموع أطوال شبكتي (الري والصرف الصحي) ١٢٦٨٨٧ كم.

وفي ما يخص الزراعة فإن ما نسبته ٨٧ - ٩٠ ٪ من المياه تستخدم فيها،إذ تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ١١,١١ مليون هكتار والأراضي المناسبة للري تقنياً واقتصادياً حوالي ٥,٧٢ مليون هكتار، مع ملاحظة أن ٧٠٪ من تدفق المياه يحدث خلال موسم الفيضان ويستمر لمدة ٤ أشهر لينتهي في الشهر الخامس.

توفر الزراعة ٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (كان ١٦ ٪ عام ١٩٦٨) وتوفر فرص عمل لـ ٢٠ ٪ من السكان، كما تدعم جميع سكنة المناطق الريفية وتقدر نسبتهم بحوالي ٢٧ ٪ من السكان.

وبخصوص الاتجاهات المستقبلية يجب التركيز على إعادة التأهيل والبناء والتشغيل والصيانة لمحطات الضخ في جميع أنحاء البلاد التي تشمل إعادة تأهيل أو استبدال المضخات فضلاً عن أعمال التشغيل والصيانة، كما يجب الاهتمام الواسع بمشاريع استصلاح الأراضي من خلال إنشاء مشروعات جديدة واستكمال المراحل المتبقية من المشاريع القائمة إضافة إلى إعادة تأهيل شبكات الري والصرف الصحي والمبادرة إلى البناء في مجالات شبكات تصريف المياه والقيام بأعمال تبطين القنوات وكري قنوات الري وتوصيل شبكة الصرف الصحي بشبكة تصريف المياه الرئيسة / المصب العام (MOD). ومن الضروري استخدام تقنيات الري الحديثة لتحسين كفاءة استخدام المياه (الري بالتنقيط ونظم الري النضحي)، وكذلك الاهتمام ببناء وإعادة تأهيل وتشغيل وصيانة السدود والسدود الصغيرة والخزانات والنواظم إضافة إلى بناء سدود جديدة (في كردستان، شمال وغرب العراق) وتأهيل وتشغيل وصيانة الخزانات ومنشآت السيطرة الهيدروليكية (٩ سدود رئيسية،و١٨ سدا صغيرا وعشرات النواظم) إضافة إلى حفر وتنظيف القنوات الرئيسية والأنهار وشبكات الصرف الصحي (حوالي ٥٥,٠٠ ألف كم)

إنعاش وتطوير منطقة الأهوار عمل إنساني وواجب وطني تقع مسؤوليته على الجميع دون استثناء وعلى الحكومة إقامة البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية ودعم الصناعات التقليدية والاقتصاد المحلي في تلك المناطق النائية وتوفير الرصد البيئي والمحافظة على كمية ونوعية المياه من أجل إثراء التنوع البيولوجي في تلك المحمية الطبيعية.

إن الاحتياجات الاستثمارية في قطاع الموارد المائية هائلة جداً، آخذين في الاعتبار الإهمال المتعمّد الذي مارسه النظام السابق بحق مرافق الدولة عموماً وقطاع الموارد المائية خصوصاً، وتشير التقديرات الأولية في الوقت الحاضر إلى أن الموارد المالية اللازمة للارتقاء بواقع الحياة المائية في العراق هي على النحو التالي:

١٣,٥ مليار دولار لمشاريع استصلاح الأراضي.

٣,٤٤ مليار دولار لتطوير الموارد المائية وإعادة إنعاش الأهوار في الجنوب.

١٢ مليار دولار للسدود والخزانات.

× عرض لمحاضرة ألقيت في مؤتمر القمة العالمية للمياه الذي عقد في روما مؤخراً

ديمقراطية بلا ديمقراطية

أحمد ذهيب

الديمقراطية ليست انتخابات وحسب

أرادت الولايات المتحدة أن تصنع دولا حديثة على أطلال دول تعاني من حكام مستبدين فطرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير على لسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الابن . لكن هذا المشروع أصابه تلكّؤ كبير، كون هذه الأنظمة استطاعت أن تثبت سلطانها بالقوة فضلا عن أن شعوب المنطقة لم تكن مهيأة للمساهمة في عملية التغيير ربما لأنها ألفت أو تكيفت مع هذه الأنظمة ولا ترغب في تبديلها بأخرى مجهولة المعالم كما في حكاية الثعلب والذباب " يروى أن ثعلبا أراد أن يعبر بركة ماء فلما وثب علقت رجله بجذر شجرة وحاول مرارا وتكرارا تخليص نفسه لكنه فشل حتى جرح وتجمع الذباب على جرحه ، مر القنفذ وشاهد الثعلب فلم يسره المشهد وهو يرى الثعلب يتألم فعرض عليه المساعدة فرفض الثعلب المساعدة معللا رفضه أن أترك الذباب على وضعه أفضل فإن طردته سيأتي غيره ويؤلمني أكثر" . وربما إن وجود هذه الشعوب في الأقاليم الحارة أعطاها صفة السلبية السياسية حسب قول جان بودان: " إن سكان المناطق الحارة يمتازون بالسلبية السياسية ولذلك فان حكم الطغيان أو الحكم الديكتاتوري هو الأصلح لتلك الشعوب على عكس سكان المناطق الباردة . أو أن الغالبية التي تعمل في الزراعة كون أراضي هذه المناطق تتمتع بالخصوبة أبعدها عن السياسة فاكتفت بطلب الأمن، وهذا ماذهب إليه مونتسكيو إذ قال" إن الفلاحين لا يطلبون سوى الأمن " لذلك فإن النظام الدكتاتوري هو الأفضل في المناطق الزراعية الخصبة .وفي خضم ذلك فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بدأ مشواره في العراق اصطدم بعقبات كثيرة منها :

١ـ رغبة دول الجوار في تعطيل هذا المشروع كونه يطأ أنظمتهم على الرغم من أن بعض هذه الأنظمة وصلت إلى الحكم عن طريق الانتخاب لكنها ليست كما ترغب أمريكا.

٢ ـ الجهل المستشري بين الجماهير بسبب سياسات الحكم الدكتاتوري.

٣ . عدم أهلية القوى السياسية لقيادة هذه المرحلة وفشلها في طرح نفسها كبديل ناجح.

٤ ـ لعبت الولايات المتحدة الراعي الرسمي للمشروع دور المتفرج ولم تحرك ساكنا لإنجاحه .

فقد شهدت فترة تحول نظام الحكم في العراق من دكتاتوري إلى ديمقراطي نشوء وتدفق الكثير من الأحزاب السياسية ظنا منها أن هذه الكثرة هي ما يميز نظام الحكم الديمقراطي عن نظام الحزب الواحد، وعلى الرغم من أن التعددية هي من مميزات الحكم الديمقراطي لكن ليس على الشاكلة العراقية كون هذه الأحزاب غير مرخصة قانونيا ،لعدم رغبتها مجتمعة في مجلس النواب في إصدار قانون الأحزاب السياسية مما جعلها أحزابا وهمية يحمل اغلب أعضائها الجنسية المزدوجة والشهادات المزورة جعلها غير المؤهلة رسميا لقيادة البلد ، كما أن هذه الأحزاب لا تؤمن بالديمقراطية في تنظيمها الداخلي حيث أن أغلبها ومنذ تأسيسها لم تمارس الانتخابات لاختيار الأمناء العامين لها، والمتبقي ورث الأمانة العامة عن أبيه ، فكيف لها أن تقود البلد إلى مصاف الدول المتقدمة.

مما تقدم فإن الديمقراطية التي حصلنا عليها ديمقراطية بلا ديمقراطية، أدخلت البلد في دوامة العنف وفوضى سياسية واقتصادية على الرغم من وجود مقومات الرخاء. فأصبح الشعب يبحث عن البطل المنقذ صانع الحدث الذي يقود شعبه إلى الأمن والرخاء ،وأخذ الكثير يسأل ألا يوجد في العراق رجل كمهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق أوالرئيس البرازيلي السابق ماريو دي سيلفا لما لهذين الرجلين من دور في انتشال بلديهما من حال إلى آخر. ليحل البطل صانع الحدث محل الديمقراطية العرجاء أو نواة لديمقراطية غير قابلة للتنفيذ في الوقت الحاضر على الأقل وربما سيستأثر بالحكم ويعود بنا إلى الديكتاتورية مرة أخرى.

الإعلام الجديد والتقليدي بعد الربيع العربيّ

معد الشمري

تتعدد طرق تأثير وسائل الإعلام وتتنوع أساليب مخاطبة الفرد والمجتمع، وتختلف طرق استجابة المتلقي، الذي أصبح هو الآخر مشاركاً في الحدث، بل صانعاً له، وبذلك تتغير الفكرة القديمة السائدة، التي استمرت عقوداً حول " استسلام" هذا المتلقي " البريء" لتحكم تلك الوسائل ذات اليد الطولى والتأثير الأكبر والأكثر نجاعة من غيرها من الوسائل الأخرى.

صحافة المواطن (Citizen journalism) اليوم قطعت شوطاً طويلاً، ورسخت لمفاهيم جديدة لا يمكن التغاضي عنها أو نكرانها والقفز فوق ما خلفته من تأثير واضح تعدى إلى أبعد الحدود كل التأثير السابق الذي تركته وسائل الإعلام منذ نشأتها وحتى الآن، وهذا قول لا مبالغة فيه، في ظل ما حدث ومازال يحدث على الساحة الدولية من تغييرات وقف العالم خلالها على رؤوس أصابعه وهو يتابع أحداث ما يسمى بـ " الربيع العربي" في دول التحول والانتقال نحو الديمقراطية وبناء المجتمع المؤسساتي الحديث. فهل نبالغ إذا ما قلنا إن المواطن اليوم هو صانع الحدث وهو ناقل ومشارك في توضيح والتعليق على معالم الحدث؟! الملفت في الأحداث الماضية، أن حرية الإعلام ونقل الحدث والإشارة إليه أصبحت في خطر وفي حرج شديد أيضاً؛ فالقنوات الفضائية وقفت عاجزة أمام المد الهائل من المحتوى المنتج المقدم من قبل الجمهور " المتلقي" سابقاً؛ إذ أن المحتوى المنتج تجاوز إلى حد كبير المحتوى المؤسسي؛ ولم يعد بإمكان وسائل الإعلام التقليدية- إلا ما ندر- اللحاق بركب الإعلام الجديد(New media)، الذي فتح آفاقاً رحبة لتحد كبير ومنافسة شديدة، وعليه فالقنوات الفضائية، وبشكل عام وسائل الإعلام التقليدية، مدعوة في ظل التحديات الحالية والمستقبلية للتحرر من عقدة الاحتكار والدوران في فلك صانع القرار أو مالك رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى التحرر من عقد التقليد الأعمى للمنتج الأجنبي.

ولعل سهولة التعامل مع الشبكات الاجتماعية، وسهولة الوصول إلى المعلومات وسرعة نشرها وتوزيعها، فضلاً عن تحفيز الأفراد ليكونوا أكثر فاعلية للحصول على تلك المعلومات، هي من العوامل العديدة التي أدت إلى نجاح الإعلام الجديد وتفوقه على الإعلام التقليدي. وفي هذا السياق لابد أن ينتبه القائمون على وسائل الإعلام التقليدي إلى أن الإعلام بحد ذاته هو مترجم لواقع المجتمع وفعالياته المختلفة، سواء كانت سياسية، اجتماعية، الثقافية أو فنية، وهو مؤثر فعال في الحراك اليومي لفئات المجتمع، وهنا مربط الفرس والمنطلق للعمل الذي يجب أن تنهض من خلاله الوسائل التقليدية للحاق بركب وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد.

وفي ضوء ما تقدم، هنالك حاجة ملحة للتوازن وضبط إيقاع الصراع بين الإعلام الجديد والتقليدي، للوصول إلى التكامل، بدلاً من تشتيت الجمهور العادي وتشويش أفكاره، وهي قضية غاية في الأهمية. وهنا تبرز بقوة الأسئلة التالية: هل طويت صفحة الصراع بين وسائل الإعلام التقليدية بعضها مع البعض الآخر؟ وهل انتقلنا فعلاً من مرحلة الصراع المخفي بين الإعلام الجديد والقديم إلى مرحلة الصراع العلني؟ وكيف سيكون شكل المعركة المقبلة بين وسائل الإعلام التقليدية والوافد الجديد على الساحة " الإعلام الجديد" أو وسائل الإعلام الاجتماعية؟ ومن سيكون حطب أو وقود هذه المعركة؟

وأخيراً نتمنى ألا نعود إلى المربع رقم واحد، لنجد أنفسنا أمام ضحية جديدة- قديمة، لسوء نقل الحقيقة والتعبير عنها، ألا وهو المتلقي ذاته..! ولعل الأيام المقبلة حُبلى بالكثير من المتغيرات، التي ستختبر قوة وإمكانية صمود طرفي الصراع أو تقبل بعضهما للبعض الآخر!